

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:
التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من منظمة دلتا سيغما ثيتا النسائية

تلقى الأمين العام البيان التالي، الجاري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.



البيان

منظمة دلتا سيغما ثيتا النسائية هي منظمة ملتزمة بتمكين المرأة على كل من الصعد المحلي والوطني والعالمي، وهي ترحب بنظر لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في موضوع التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خلال دورتها الثانية والخمسين.

تشكل التنمية الاقتصادية إحدى قوى الدفع البرنامجية الرئيسية الخمس لبرنامج منظماتنا، إلى جانب تطوير التعليم، والتوعية والمشاركة الدوليتين، والصحة البدنية والعقلية، والتوعية والمشاركة السياسيتين.

وتلاحظ المنظمة أنه رغم اعتراف عدد من المؤتمرات والإعلانات الدولية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما عنصريين رئيسيين لتحقيق التنمية المستدامة، لا يزال يتعين في كثير من الأحيان إطلاق مبادرات عملية لتنفيذها بشكل فعال.

وكما لاحظت شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة "جرى التعهد بالتزامات بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جانب الحكومات على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) ومؤتمر قمة الألفية (٢٠٠٠)، وتوافق آراء مونتيري (٢٠٠٢) وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (٢٠٠٥). ومع ذلك أُحرز تقدم محدود في توجيه وتخصيص الموارد اللازمة لترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال".

ومع أن عددا من الحكومات اتخذت مبادرات لإدماج تعميم المنظورات الجنسانية في ميزانياتها الوطنية على نحو يهدف إلى إبراز احتياجات المرأة والرجل على حد سواء، لم يُخصَّص حتى الآن ما يكفي من موارد لتقديم دعم كاف للسياسات والبرامج التي تعزز النهوض بالمرأة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة في جميع أنحاء العالم ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في أوساط صانعي القرار الأساسيين في الأسواق والمؤسسات المالية. ونتيجة لذلك، فإن القضايا التي تشكل أبرز هواجس المرأة غالبا ما تكون مهمشة في عمليات رسم السياسات وصنع القرار على المستوى الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص.

ونلفت الانتباه إلى أنه بالإضافة إلى المالية العامة والتمويل المقدم من المانحين، أنشئت صناديق ومؤسسات لجمع الموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وهي تشمل صناديق إنمائية للمرأة أنشئت في كثير من البلدان لتمويل منظمات محلية ووطنية وإقليمية تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وتسلم منظمة دلتا بأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكل عملاً حيويًا ومعقدًا على حد سواء، إذ إن خصائصه تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ومع ذلك، فهو عمل يتطلب معالجة عاجلة على جميع الجبهات والمستويات.

وتعيش المرأة، لا سيما في أفقر القطاعات وأكثرها تهديدًا، في ظروف من الحرمان تحد من حرية ممارسة حقوقها وقدراتها على تحقيق التنمية. لذا من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة لتلبية احتياجاتها.

ولئن كنا ندرك أن الائتمانات البالغة الصغر وحدها لا يمكنها القضاء على الحواجز التي تواجهها المرأة في الوصول إلى الأسواق والموارد المالية، فإننا نعترف بما كوسيلة لتمكين المرأة وأسرتها من خلال تقديم القروض المنخفضة التكلفة إلى المشاريع التجارية الصغيرة التي تديرها المرأة. وتعكف منظمة دلتا حاليًا على التعاون مع المؤسسات العاملة في هذا المجال. وقدمت منظمتنا مؤخرًا أموالًا إلى منظمة الفرصة الدولية Opportunity International لمساعدتها في منح نساء غانا قروضا بالغة الصغر.

وما يزيد من تفاقم عدم المساواة الاقتصادية هو انعدام قدرة المرأة على الحصول على الخدمات الأساسية. وهذا هو السياق الذي تعمل فيه المنظمة أيضًا على توفير المياه النظيفة لمجموعة مختارة من المدارس المحلية في كينيا، وتمول فيه، من خلال المجلس الوطني للمرأة، حفر الآبار في بعض المجتمعات المحلية في غانا.

ونحن نتطلع إلى المناقشات التي ستجرى في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، سيما وأنها المرة الأولى التي تعالج فيها اللجنة تحديدًا مسألة التمويل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما تتيح هذه المداولات فرصة فريدة لتوسيع نطاق الحوار حول هذا الموضوع البالغ الأهمية وإحالة ما يلزم من توصيات متعلقة بالسياسات للإسراع في تنفيذ الالتزامات القائمة، بما فيها تلك الواردة في منهاج عمل بيجين.

وعلى غرار ذلك، نتطلع إلى مواصلة هذا النقاش خلال قيام الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة باستعراض الاستنتاجات المتفق عليها بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها وفي بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ونحن نشجع تحديدًا البحث في سبل لزيادة دور المرأة في المفاوضات، ومحادثات السلام، وإعادة الإعمار والتخطيط في فترة ما بعد الحرب، وفي متابعة التوصيات الأخرى الواردة في القرار.